

مليار ليرة منها (٣٠,٩) مليار ليرة للصناعة و(٤) مليارات للزراعة و(٢) مليار لبناء الشقق السكنية و(٢,٢) مليار لفرع الفنادق و(١) مليار للتصدير. وتخسر مداخل الدولة (٣٠,٤) مليار ليرة بسبب تشجيع السوق المالي (البورصة). وهذا الرقم يغطي (٢٤,٧) مليار ليرة من ضريبة الأرباح من بيع السندات المسجلة في البورصة.

كما يضع مبلغ (٢,٢) مليار ليرة بسبب تخفيض الضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار (الأصحاب الرساميل)^(٣٢). وليس هذا الأمر بجديد على الصناعة الاسرائيلية فقد كان كذلك قبل عام ١٩٦٧ وازداد بعد ذلك. وهو ليس بغريب مادامت الدولة نفسها تتغذى غذاءً اصطناعياً وتتنفس تنفساً اصطناعياً لتتمكن من البقاء. وليس هذا موضوعنا ولكنه مؤشر على نوع المنافسة التي يواجهها أنتاجنا المحلي بشكل عام. وهذا الوضع يدفعنا، ونحن نواجه مصيرنا، الى أن نتجاوز عن الجدوى الاقتصادية وان نصر على الجدوى الوطنية. وهذا يعني ضرورة تبني تقديم دعم مالي على الانتاج اذا ما استجاب هذا الانتاج لداعي الخطة الوطنية للتنمية من أجل الصمود. وليس عيباً ان نستفيد من انخفاض كلفة العمل في قطاع الانتاج العربي وتوظيفه وتوظيفاً وطنياً ليخدم الصمود. وهنا لا بد من الاشارة لبعض الحدود التي يجب الاهتمام بها لتخدم هذه الخطة.

١ - تحميل الغرف التجارية والصناعية مسؤولية وطنية تخطيطية، وذلك بتكليفها العمل على التقليل من التكرار والمنافسة خارج اطار الخطة العامة للوصول الى حد أدنى من التكامل الصناعي، وانشاء جهاز معين، بغض النظر عن مركزه، يخطط للعملية الصناعية بغرض دعم صمود المواطن.

٢ - ضبط حجم الانتاج ليتناسب مع استهلاك المنطقة الجمركية في الأرض المحتلة وأن لا يتجاوز الانتاج حدود الاستهلاك والانتقال الى التصدير، الا اذا كان عن طريق البحر. فمعظم الانتاج الصناعي في الضفة الغربية يتوجه للاستهلاك المحلي، ولا يزيد ما يصدر عن ١٠٪ من هذا الناتج. وصناعة الصدف تواجه بعض الصعوبات بسبب صعوبات استيراد المواد الخام اللازمة باستمرار. اما صناعة خشب الزيتون الزخرفية فقد حصل فيها تقدم ملحوظ لتوفر خشب الزيتون بكثرة في الضفة الغربية^(٣٣). وحتى هذا التصدير بحاجة الى ترشيد، وذلك للمحاذير السياسية من التصدير بشكل عام وعبر الحدود المفتوحة بشكل خاص، وخاصة بعد معاهدة الصلح الاسرائيلية- المصرية. وكمثال على ما نقول، محاولة السلطة المحتلة التلاعب في عملية التصدير، توسيعاً وتقليصاً، تبعاً لغرضها تحجيم المعارضة لسياستها. ولعل أبرز مثلين هما قضية تصدير الحمضيات وتصدير السمن النباتي خارج الأرض المحتلة. وينطبق هذا الأمر على كل أوجه الانتاج.

٣ - توجيه الصناعة المحلية لتلبي الحاجة المحلية الخاصة بالأرض المحتلة. فهناك نمط استهلاكي محلي، يختلف عن نمط الاستهلاك الاسرائيلي، يتيح للانتاج المحلي ان يتمتع بوضع تنافسي أفضل مقابل الصناعة الاسرائيلية.

٤ - ان استجابة الصناعة لداعي التطور لا يعني زيادة البطالة. ذلك ان الخدمات التي تنشأ حول التحديث لتخدمه وتصون الأجهزة والآلات تستوعب عمالاً زائدين وتخلق فرصاً للعمل تختلف نوعاً وتستجيب لتطور التعليم والمهارات الجديدة.

٥ - وتبرز المواجهة السياسية بكل أبعادها في قضية انتاج الكهرباء وتوزيعها